

التعدد المنهجي في الدراسات القانونية

Methodological Pluralism in Legal Studies

صوفيا شراد¹¹ جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر soufiacherrad1976@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/01/13 تاريخ القبول: 2022/06/02 تاريخ النشر: 2021/06/11

Abstract:

The level of human development and progress is closely linked to the quality of scientific research and its potential to achieve sustainable development in social, economic, cultural, and environmental aspects of life.

Hence, conducting a legal research of quality requires the study of the legal phenomenon in a detailed manner based on the researcher's skills and competencies and starting from identifying the problem to drawing the study findings and results. Yet, this process can only be done by following well- organized and sequential steps of research and investigation based on a scientific approach that goes in hand with the topic of the research study.

Because of the Pluralism of the scientific approaches and their different characteristics and in line with the specificity of the legal phenomenon that requires the use of more than one approach, the researcher should be aware that applying the proper approach depends on his understanding of its characteristics, how to visualize all the adopted approaches in his mind and how to follow the research steps precisely for the sake of achieving the so-called "systematic integration".

Key words: Legal Phenomenon, Scientific Research Approaches, Methodological Integration, Scientific Knowledge, Legal Researcher

المخلص:

إن الربط بين جودة البحث العلمي وقدرته على تحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية، الثقافية، والبيئية... الخ. أصبحت تمثل المؤشر الحقيقي لتقدم المجتمعات ورفقيها.

ويتطلب تحقيق جودة البحث القانوني التعمق في دراسة الظاهرة القانونية، وإظهار الباحث لمهارته البحثية، ابتداء من شعوره بالمشكلة، وصولاً إلى النتائج المتحصل عليها وهذا لن يتأتى إلا بإتباع خطوات منظمة ومتسلسلة للبحث والتقصي ووفقاً لمنهج علمي يختاره الباحث ويلتزم دراسته.

ويسبب تعدد المناهج العلمية، واختلاف تصنيفاتها، وتماشياً مع خصوصية الظاهرة القانونية التي أصبحت تستوجب استخدام أكثر من منهج واحد في الدراسة، كان لزاماً على الباحث إدراك أن نجاحه في تطبيق المناهج المعتمدة يتوقف على مدى وضوح خصائصها، وكيفية تطبيقها في ذهن الباحث وقدرته على تحديد خطوات بحثه بجميع تفاصيلها تحقيقاً لما يسمى بالتكامل المنهجي.

الكلمات المفتاحية: الظاهرة القانونية، مناهج البحث العلمي، التكامل المنهجي، المعرفة العلمية، الباحث القانوني.

التعدد المنهجي في الدراسات القانونية

مقدمة:

يسعى الباحث العلمي في مختلف العلوم إلى دراسة الظواهر المختلفة ومواجهة المشاكل المتعلقة بها، حيث يحاول الوصول إلى إجابات تشكل معرفة علمية جديدة، أو تثبيت لحقيقة موجودة. وتتم هذه العملية وفقا لخطوات وقواعد منتظمة ومدرسة تسمى المنهج العلمي.

ويكتسي أسلوب البحث أو الطريقة التي يعتمدها الباحث في دراسة موضوع معين، أهمية كبيرة، لا تقل عن أهمية الجهد الذي يبذله في جمع المعلومات حولها وتفسيرها واستنباط النتائج والقوانين العلمية، على أساس أن المنطق الصحيح يوصل إلى نتائج سليمة وبأقل جهد ووقت ممكنين (عامر، 2008، صفحة 11)

وتتطلب البحوث العلمية في الوقت الراهن، وخاصة في مجال العلوم الاجتماعية، استخدام أكثر من منهج علمي في الدراسة الواحدة، حيث التوجه من وحدة المنهج إلى التعدد المنهجي أصبح يمثل ضرورة تستوجبها دراسة بعض الظواهر كالظاهرة القانونية.

إشكالية الدراسة:

يحرص الباحث على تحديد المنهج العلمي الذي يلائم دراسته، قبل مزاوله البحث في موضوعه، وقد تتطلب دراسته في بعض الأحيان استخدام أكثر من منهج واحد، وهذا ما أصبحت تتطلبه البحوث القانونية في الوقت الراهن.

ومن هنا كانت إشكالتنا الرئيسية كالآتي:

هل يساهم التعدد المنهجي في نجاح البحث القانوني وتنمية مهارات الباحث

البحثية؟

فرضيات الدراسة:

انطلاقا من إشكالية الدراسة، يمكننا صياغة الفرضيتين التاليتين:

1/ إن خصوصية الظاهرة القانونية تفرض على الباحث استخدام أكثر من منهج

علمي واحد.

التعدد المنهجي في الدراسات القانونية

2/ إن توظيف أكثر من منهج واحد في البحث القانوني يساعد الباحث في الوصول إلى نتائج دقيقة، موضوعية وهامة.

أهداف الدراسة:

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- 1- إبراز خصوصية الظاهرة القانونية وتميزها عن باقي الظواهر الاجتماعية الأخرى.
- 2- الوقوف على أهمية التعدد المنهجي في الدراسات القانونية ودوره في نجاح البحث.
- 3- التأكيد على ضرورة تمتع الباحث القانوني بمهارات بحثية، تمكنه من استخدام أكثر من منهج علمي واحد، مع الالتزام بضرورة تطبيقها بكل خطواتها سعياً لتحقيق عملية التكامل المنهجي.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يمكننا من الإحاطة بالظاهرة القانونية وإبراز خصوصيتها التي تستوجب التعدد المنهجي. وكذلك تقييمه من خلال استعراض البعض من تطبيقاته في الدراسات القانونية.

خطة الدراسة:

يرتكز هذا المقال على ثلاث محاور أساسية:

- المحور الأول: حاجة الظاهرة القانونية إلى التعدد المنهجي.
- المحور الثاني: تطبيقات التعدد المنهجي في الدراسات القانونية.
- المحور الثالث: تقييم التعدد المنهجي في الدراسات القانونية.

المحور الأول: حاجة الظاهرة القانونية إلى التعدد المنهجي.

يمثل المنهج العلمي الطريق الذي يسلكه الباحث للتعرف على الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة، والكشف عن الحقائق المرتبطة بها بغرض التوصل إلى إجابات على الأسئلة التي تثيرها المشكلة أو الظاهرة من خلال استخدام مجموعة من الأدوات لتجميع البيانات وتحليلها والتوصل إلى النتائج التي تساعد في الإجابة على تلك التساؤلات (مصطفى محمد و أحمد عبد الله، 2007، صفحة 43)

وعلى اعتبار القانون فرعاً هاماً من فروع العلوم الاجتماعية، والتي تتطلب دراستها استخدام مناهج البحث العلمي، كان لزاماً على الباحث القانوني معرفة المناهج المناسبة لدراسة الظاهرة القانونية، خاصة بعد الخصوصية التي أصبحت تتميز بها، والتي تستدعي توظيف أكثر من منهج علمي واحد لفهمها ومواجهة المشكلات المتعلقة بها.

أولاً: تعريف الظاهرة القانونية.

تعبر الظاهرة عن الشيء أو الحدث الذي يتكرر وقوعه أو حدوثه عدة مرات على فترات متقاربة من الزمن والذي يعكس وضعاً غير مألوف أو غير عادي. (مصطفى محمد و أحمد عبد الله، 2007، صفحة 110)

وتحدث الظاهرة بتوافر مجموعة من الشروط، أهمها: (مصطفى محمد و أحمد عبد الله، 2007)

التكرار: لكي تكون هناك ظاهرة ما ملفتة للانتباه يجب أن يتكرر حدوثها.

• أن تعكس الظاهرة وضعاً غير مألوف أو وضعاً غير عادي أو إنحراف عن المعتاد بالسالب أو بالموجب.

ويختص الظاهرة الاجتماعية، نجد أن "دوركايم" ينظر لها على أنها تركيب خاص ينشأ من الفعل ورد الفعل بين ضمير الفرد من جهة وبين العقل الجمعي من جهة أخرى، فهي على حد قوله، ليست من صنع فرد من الأفراد ولكنها من صنع المجتمع ومن خلقه، وتنشأ بوحى من العقل الجمعي. (حنفي، 2019)

التعدد المنهجي في الدراسات القانونية

ومن هنا نستنتج أن الظواهر الاجتماعية تعكس علاقة الأفراد فيما بينهم، فهي نتاج تأثير إما شخص أو جماعة على شخص آخر، ويتخذ هذا التأثير صورا لمجموعة من السلوكيات التي تحدث بينهم.

وعلى اعتبار الظاهرة القانونية من أهم الظواهر الاجتماعية، فإنها تتدخل لضبط السلوكيات الفردية والجماعية. وعلى ذلك فهي مجموعة من السلوكيات الإنسانية (أقوال وأفعال) التي تنطلق من الواقع الاجتماعي، ووفقا للسياق القانوني تحدث أثرا نحو تغيير حياة الأفراد.

فالقانون لا يوجد إلا حيث يوجد مجتمع، وغاية القانون هي تنظيم سلوك أفراد المجتمع، والحياة في المجتمع من شأنها أن تنشئ روابط متعددة بين الإنسان وأقرانه، طالما أنه لا يستطيع أن يحيا ويشبع حاجاته المتجددة منفردا، بل أنه يكون في أمس الحاجة إلى ضم جهده إلى جهود غيره . (محمد سعيد، 2014، صفحة 18)

ويسبب تصادم الرغبات والمصالح، تنشأ المنازعات بين الأفراد، الأمر الذي يستدعي تدخل القانون وتحديد حقوق وواجبات الفرد في مجتمعه أملا في تحقيق هدف أكبر وهو الأمن والاستقرار والعدالة.

ثانيا: أسباب التعدد المنهجي في الدراسات القانونية.

تعكس ظاهرة التعدد المنهجي حاجة البحث إلى استخدام أكثر من منهج علمي واحد، حتى تحقق الدراسة هدفها وهو فهم الظاهرة القانونية على أكمل صورها، وإمكانية التنبؤ بالتطورات التي ستخصها في المستقبل.

وإن الحديث عن التعدد المنهجي في البحث القانوني، يقودنا إلى ضرورة معرفة أسبابه. وهي كثيرة، أهمها ما يلي:

1- خصوصية الظاهرة القانونية في حد ذاتها:

تتميز الظاهرة القانونية بعدة خصائص، تميزها عن غيرها من الظواهر، وعلى أساسها تتطلب استخدام أكثر من منهج واحد لدراستها.

فهي من جهة ظاهرة معقدة، حيث أن حدوثها لا يمكن إرجاعه إلى سبب واحد، ومن جهة أخرى متغيرة من حيث الزمان والمكان، وكذلك هي ظاهرة حركية ومنتجة على الدوام

التعدد المنهجي في الدراسات القانونية

(دائماً هناك الجديد في الظاهرة القانونية كظهور فروع جديدة للقانون، مصطلحات قانونية جديدة...الخ).

وهذه الخصائص جعلت من دراسة الظاهرة القانونية أصعب بكثير من دراسة حتى الظواهر الطبيعية التي تحتاج إلى المنهج التجريبي في الغالب.

2/ أهداف البحث العلمي وغاياته:

يهدف البحث العلمي، باعتباره العمل الفعلي الدقيق الذي يؤدي إلى إكتشاف حقائق يقينية وقواعد عامة شاملة، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها: (Whitnery, 1994, p. 18)

- فهم قوانين الطبيعة والسيطرة عليها.
- دراسة الظواهر المختلفة واستنباط قوانين عامة ونظريات تفسر تلك الظواهر.
- إكتشاف العلاقات بين الظواهر، ومحاولة تفسيرها وإمكانية التنبؤ بها.
- إيجاد حلول للمشكلات المختلفة التي تواجه الإنسان في تعامله مع البيئة التي يعيش بها.

ولتحقيق هذه الأهداف يحتاج الباحث إلى استخدام طرق علمية أو قواعد معينة تتناسب وطبيعة الظاهرة الدروسة.

فإذا كانت تحتاج إلى الوصف، فهو يعبر عنها بأسلوب كمي أو كيفي، وإذا كان الوصف لا يحقق شغف الباحث في فهم الظاهرة، فإنه يلجأ إلى المقارنة بينها وبين الظواهر الأخرى...الخ.

فالوصف والمقارنة والاستقراء عمليات قد يحتاجها الباحث في دراسة واحدة وهذا ما يستدعي التعدد المنهجي.

3/ المهارات البحثية:

إن تطبيق منهج أو أكثر من مناهج البحث العلمي في عملية إعداد البحث، يعتبر مقوماً جوهرياً وحيوياً للكتابة والصياغة العلمية الصحيحة والجيدة، حيث يسير الباحث وينتقل بطريقة علمية، منهجية، منتظمة ودقيقة في ترتيب وتحليل وتركيب وتفسير الحقائق والأفكار العلمية حتى يصل إلى النتائج النهائية للبحث. (عمار، الجزائر، صفحة 93)

التعدد المنهجي في الدراسات القانونية

فالباحث العلمي هو ذلك الشخص الذي يبحث عن الحقيقة في مجال تخصصه، وفي سبيل إعداد بحث علمي ناجح عليه أن يمتلك من المهارات ما يمكنه من تحقيق هدفه خاصة مع فرضية استخدامه لأكثر من منهج علمي بما يتلائم ودراسته.

فبالإضافة إلى الموضوعية التي يجب الالتزام بها وعدم التحيز للظاهرة المدروسة واعتبارها شيئاً مادياً، كما عبر عنها "دوركايم"، يجب على الباحث أن يمتلك مجموعة من المهارات البحثية، كالتأمل، التحليل، دقة الملاحظة، الانتباه إلى كل التفاصيل والقدرة على الكتابة خاصة وأن المنهج الواحد يستوجب اعتماد مجموعة من الأدوات التي بواسطتها تجمع البيانات، فمما بالك مجموعة من المناهج المطبقة في بحث واحد.

4/ تطور مناهج البحث العلمي:

مع نهاية القرن السابع عشر، وبداية القرن الثامن عشر، ومع نضج العقلية العلمية، التي لم تعد تنظر إلى الظواهر والأشياء نظرة جامدة ومطلقة، ظهرت مناهج علمية تتميز بالواقعية والموضوعية والعلمية في معالجة الظواهر عن طريق المنهج العلمي التجريبي، الجدلي، والتاريخي،... الخ. (فاضلي، 2008، صفحة 212)

وهذا ما يعني أن لكل عصر مناهجه التي تعكس التفكير العلمي السائد فيه.

5/ الثورة التكنولوجية.

أثبتت الثورة التكنولوجية أن الباحث والباحث العلمي لاجنسية لهما، بسبب التغيير الشامل في جميع ميادين المعرفة وكافة مجالات الحياة.

فجهود الباحثين تتكاتف وتتكامل مع بعضها البعض لتوفر للبشرية مناهج متقدمة للتفكير العلمي، يمكن من خلالها زيادة قدرة الإنسان على التحكم في الطبيعة ومواردها وتطويعها لخدمته. (مصطفى محمد و أحمد عبد الله، 2007، صفحة 43)

6/ عولمة القانون:

ينصرف مصطلح "العولمة" إلى مقدار ما يجمع بلدان العالم من القواعد القانونية التي تفرضها المنظمات الدولية طوعاً أو كرهاً، كما قد نعني بها، القانون الكلي العالمي الذي تكون قواعده ومؤسساته ومجالاته عالمية". (مصطفى، 2019، صفحة 24)

التعدد المنهجي في الدراسات القانونية

وفي سبيل فهمه للظاهرة القانونية، لا يكتف الباحث القانوني بالقراءة الداخلية للنص القانوني، بل يجب تجاوزها إلى ماله ارتباط ببيئته الخارجية، سواء كانت وطنية كالسياق الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي للتشريع، أو كانت دولية اعتباراً بتأثير الاتفاقيات والمنظمات الدولية. (مصطفى، 2019، صفحة 16)

هذا من جهة ومن جهة أخرى، تعددت جوانب الظاهرة القانونية وأصبحت تتداخل مع الظواهر الأخرى. فالتنمية المستدامة، المقاولاتية، حاضنات الأعمال، الذكاء الاصطناعي، العدالة العقدية، كلها مواضيع يتشارك فيها القانون مع الاقتصاد، علم الاجتماع وكذلك العلوم السياسية... الخ، الأمر الذي يستدعي التزواج بين المناهج وكذلك أدوات البحث العلمي الملائمة للدراسة كالدراسات المسحية، التحليل الإحصائي والاستبيان.

7/ مشكلات القياس وصعوبات الضبط والتحكم:

تمثل أدوات القياس نقطة اختلاف تضاف إلى قائمة الاختلافات الموجودة بين الظاهرة الطبيعية والاجتماعية، حيث أن تعقيد الظاهرة الاجتماعية، يجعل من الصعوبة على الباحث القيام بضبط أو إحداث تغيير في العوامل المؤثرة على الظاهرة المدروسة. (خلافة، 2020)

ثالثاً: أنواع التعدد المنهجي.

يلجأ الباحث في العلوم الاجتماعية إلى التعدد المنهجي كوسيلة لمواجهة المشكلات التي تصادفه في دراسته، وهذا بسبب ما تتميز به الظاهرة الاجتماعية من تعقيد وتجديد وحركية دائمة. ويقوم التعدد المنهجي على فلسفة منطلقة من المقولة الشهيرة في التراث الغربي *no one of us is as strong as all of us*. (سامي عبد العزيز، 1996، صفحة 108)

وهو يتكون من خمسة أنواع رئيسية هي:

- تعدد النظريات.
- تعدد المناهج.
- تعدد الملاحظين.
- تعدد أدوات جمع البيانات.

التعدد المنهجي في الدراسات القانونية

- تعدد مصادر البيانات.

وسنركز في دراستنا على تعدد المناهج وتعدد أدوات جمع البيانات وتعدد الملاحظين.

1_ تعدد المناهج:

تقوم العلوم الاجتماعية على منهجين إثنين، هما المنهج الكمي والمنهج الكيفي، وعلى الرغم من توجه الباحثين إلى استخدام المنهج الأول، إلا أن ذلك لا يعني على الإطلاق عدم أهمية منهج القيم. (بن شويخ، 2021)

وتركز مناهج البحث الكمية على التقدير الكمي للمتغيرات القابلة للتحليل الدقيق إلى جزئيات منفصلة وتخضع لقوانين صارمة مثل متغيرات العلوم الطبيعية، بحيث يكون الباحث مستقلاً ومنعزلاً عن المتغيرات التي يدرسها، ويهتم بالمعالجة الإحصائية التي تلخص المواقف والأفكار والأحداث في أرقام لها دلالات خاصة، كما يهتم بعوامل الضبط العلمي وتعميم النتائج في أطر متشابهة أو مقارنة لما تمت دراسته. (القاسم، 2021، صفحة 536)

ومن أمثلة المناهج الكمية: منهج المسح الاجتماعي، منهج تحليل المضمون، المنهج التجريبي.

أما المناهج الكيفية (البحوث التفسيرية أو التأويلية). فهي تساهم في تزويد الإنسان بالفهم الكامل للواقع، لأنها جزء منه، ولا يمكن عزله عنه إلا بأساليب اصطلاحية تحت مسمى الموضوعية وعدم التحيز. (القاسم، 2021، صفحة 540)

ومن أهم المناهج الكيفية منهج دراسة الحالة، المنهج المقارن والمنهج التاريخي.

2_ تعدد الملاحظين:

يقوم هذا النوع من البحث على فرضية أنه كلما تعدد الملاحظون في ظاهرة معينة كانت نتائج البحث أكثر مصداقية ويقينية لأن التعدد يجعل الباحثين أكثر موضوعية وأكثر دقة وأكثر قرباً من الوضع الاجتماعي. (سامي عبد العزيز، 1996، صفحة 113)

3_ تعدد أدوات جمع البيانات:

ويأخذ هذا النوع من أنواع التعدد المنهجي شكلين رئيسيين هما:

_ تعدد أدوات جمع البيانات.

التعدد المنهجي في الدراسات القانونية

_ التعدد داخل الأداة نفسها.

فبالنسبة لتعدد أدوات جمع البيانات، فإنه يتمثل في استخدام أكثر من أداة من أدوات جمع البيانات، كأن يستخدم الباحث الملاحظة الإستبائي والمقابلة مثلاً. (سامي عبد العزيز، 1996، الصفحات 104-108)

ويساهم هذا النوع من التعدد في الحصول على نتائج معمقة ودقيقة، ولكن يعاب عليه أنه يستلزم الوقت والجهد. (خلافة، 2020)

أما بالنسبة للنوع الثاني، فهو يعني استخدام أكثر من مقياس داخل الأداة نفسها، كأن يقوم الباحث بإستخدام ثلاث مقاييس مختلفة داخل استمارة بحث واحدة. (سامي عبد العزيز، 1996، صفحة 114)

المحور الثاني: تطبيقات التعدد المنهجي في الدراسات القانونية.

يدخل القانون بإعتباره، أحد فروع العلوم الإجتماعية تعداد العلوم التي يلزم لدراستها إستخدام المنهج العلمي بكل نظرياته وخطواته، سواء تم ذلك على مستوى القانون الوطني أو القانون الدولي.

ويشهد المجال القانوني تطبيق الكثير من مناهج البحث العلمي والتي تلائم الظاهرة القانونية، إلا أن أصل المعرفة العلمية يبقى منحصراً في إطار منهجين أصليين هما: المنهج الإستنباطي والمنهج الإستقرائي.

أولاً: الإستنباط والإستقراء أصل المعرفة العلمية:

إن المطارحة الإبستمولوجية بشأن أصول المعرفة العلمية قد إنتهت في مجملها إلى حصرها في أصليين ثابتين، لم يجر الإتفاق على أحقية أي منهما بأن يكون المصدر الأول للمعرفة العلمية الصحيحة، هل هو الإستقراء أم الإستنباط؟ (سعد الحاج، 2021، صفحة 104)

المنهج الاستنباطي:

يمثل الإستنباط ذلك الإستدلال التنازلي الذي ينتقل فيه الباحث من الدراسة الكلية لظاهرة معينة وصولاً إلى جزئياتها . (جندلي، 2005، صفحة 133)

التعدد المنهجي في الدراسات القانونية

وعلى ذلك فالمنهج الإستنباطي هو تلك الطريقة المنهجية الإستدلالية التنازلية التي تعتمد على قاعدة تحليل كل جزء من أجل الوصول إلى معرفة يقينية بشأن الظاهرة محل الدراسة والتحليل . (جندلي، 2005، صفحة 134)

وتقوم المعرفة العلمية التي مصدرها العقل والتأمل على ما يلي:

- الإفتراض والتجريد.
 - إستخلاص مجموعة من النتائج عن الدراسة الواقعية للظواهر .
 - التطور والزمن كفيلا بإعطاء جواب شاف عن صحة أو بطلان الإستنتاجات .
- (أكلي، صفحة 32)

والمنهج الإستنباطي معروف في الدراسات القانونية بالمنهج التحليلي ويوظف خاصة في إعداد مشروعات الأحكام القضائية قبل النطق بها، حيث يوجب هذا المنهج ذكر النصوص القانونية والسوابق القضائية التي يستند إليها منطوق الحكم في مقدمة أو رصد الأسباب ويلبها ذكر العناصر الواقعية، وأخيرا منطوق الحكم الذي يبنى على كل ما سبق، ويعد تطبيقا له. (الباحثين، 2019، صفحة 120)

2_ المنهج الاستقرائي:

ينطلق الإستقراء من أن التجربة هي أساس المعرفة وأن العلم إستقرائي . (انجرس،

2004، صفحة 30)

وعلى ذلك فالمنهج الإستقرائي هو تلك الطريقة العلمية الإستدلالية التصاعدية التي تعتمد على قاعدة تحليل كل جزء والتي يقوم بها الباحث من أجل الوصول إلى المعرفة اليقينية بشأن الظاهرة موضوع الدراسة والتحليل (جندلي، 2005، صفحة 134)

أو هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات الذهنية في عملية المعرفة والتي تبدأ من الخاص إلى العام . (بدوي، صفحة 8)

ومن خلال التعاريف المقدمة للمنهج الإستقرائي، نحدد خصائصه وهي كالآتي: (جندلي،

2005، صفحة 144)

- يعتمد المنهج الاستقرائي على عناصر الحس والملاحظة لبلوغ المعرفة العلمية بشأن الظاهرة المدروسة.

التعدد المنهجي في الدراسات القانونية

- يدرس الظاهرة كما هي موجودة في الواقع، وكما يجب أن تكون أي أنه منهج يجمع بين المثالية والواقعية.

ثانيا: أهم المناهج الفرعية في الدراسات القانونية.

يندرج المنهج الوصفي والمنهج المقارن ضمن المناهج الفرعية في اطار تصنيف مناهج البحث العلمي إلى مناهج أصلية وأخرى فرعية، وهناك من يعتبرها مجرد أدوات بحث لأنها لا ترق إلى درجة المنهج العلمي.

1_ المنهج الوصفي:

عندما يريد الباحث دراسة ظاهرة معينة موجودة أمامه. فإن أول ما يقوم به تقديم وصف لها وجمع بيانات ومعلومات دقيقة عنها.

وعلى ذلك فالمنهج الوصفي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها كيفيا أو كميا. فالتعبير الكمي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة إرتباطها مع الظواهر الأخرى . (الطار، 2014، صفحة 114)

ويعتبر المنهج الوصفي الأكثر شيوعا في الدراسات القانونية ويتكون من مجموعة من الخطوات أهمها: (دليو، 2014، صفحة 46)

- تفحص مجال المشكلة وموضوعها من جميع جوانبها.
- تحديد المشكلة تحديدا دقيقا.
- وضع الفرضيات المتعلقة بالمشكلة.
- إختيار وتحديد طرق جميع البيانات والمعلومات.
- جمع البيانات وتصنيفها وتنسيقها في تنظيم معين.
- وضع قواعد لتصنيف البيانات.
- الوصول إلى النتائج وتنظيمها وتصنيفها.
- تحليل النتائج وتفسيرها علميا من خلال العلاقة بين النتائج والفروض وبعد إستخلاص التعميمات والإستنتاجات.
- كتابة البحث النهائي.

التعدد المنهجي في الدراسات القانونية

وتتنوع البحوث الوصفية بين الدراسات المسحية، دراسة العلاقات والدراسات التطورية.
(الخياط، 2010، صفحة 60)

2_ المنهج المقارن:

يعبر عن المقارنة بمعناها العام بأنها الوقوف على أوجه الاختلاف والاتفاق بين الظواهر، أي أنها مطلب رئيسي في التحليل العلمي لأي ظاهرة.

والمقارنة متضمنة بطبيعتها في أية محاولة للتحقق من صحة الفروض ولتحقيق هدف العلم في دراسة التباين والاختلاف أو التماثل بين الظواهر الواقعية وتحديد الشروط والظروف التي تقف وراء هذا الاختلاف والاتفاق . (القصيبي، 2004، صفحة 243)

ولقد شمل المنهج المقارن كل الدراسات الاجتماعية، بما فيها القانون، وهذا ما أكدته "مادلين غرافيتز Madeleine Grawitz" في كتابها "مناهج البحث العلمي"، حيث أكدت على أن المنهج المقارن هو ذلك المنهج المستخدم في جميع العلوم الاجتماعية كبديل للتجريب "دركايم" مما يجعل من الممكن تحليل البيانات الملموسة عن طريق الكشف عن أوجه الشبه والاختلاف والعناصر الثابتة، ولأنواع وتتوقف صلاحية هذا المنهج على الصرامة التي يطبق بها. (Grawitz, 1993, p. 363)

ولأنه ملائم كثيرا لدراسة الظاهرة القانونية، جاء تعريف المنهج المقارن على أنه المنهج الذي يتناول الظواهر والوقائع الاجتماعية والاقتصادية والقواعد القانونية التي تحكمها، بهدف الكشف عما يوجد بين تلك الظواهر والوقائع من صلات وعن أسباب نشوئها وتطورها، ونفس الامر ينطبق على القواعد التي تحكم هذه الظواهر والوقائع . (سلامة، 2006، صفحة 43)

ومن خلال هذه التعاريف، نستنتج أن المنهج المقارن هو في حقيقته عملية عقلية تبحث في أوجه التشابه والاختلاف بين ظاهرتين أو أكثر، والهدف من ذلك الحصول على معارف جديدة ودقيقة.

وللقيام بالمقارنة، يستوجب توافر مجموعة من الشروط أهمها:

- تقوم المقارنة على أساس دراسة أوجه الشبه والاختلاف بين ظاهرتين على الأقل.
- فهم الظواهر محل الدراسة فهما عميقا والإلمام بكل المتغيرات التي لها علاقة بها.

التعدد المنهجي في الدراسات القانونية

- تجنب المقارنة السطحية والعمل على الغوص في تفاصيل الظواهر المقارنة بينها.
- تقييد الظاهرة المدروسة بعاملَي الزمان والمكان.
- الالتزام بالحياد والموضوعية وعدم التحيز لظاهرة عن أخرى.
- لا يجوز مقارنة ما لا يقارن، حيث يفترض وجود أوجه شبه وإختلاف بين الظاهرتين.

ثالثاً: التكامل المنهجي في الدراسات القانونية.

يعتمد الباحث في دراسته القانونية على العديد من المناهج العلمية الأصلية منها والفرعية، وقد يلجأ إلى توظيف أكثر من منهج واحد لتحقيق أهداف البحث. والعبرة بالتعدد المنهجي تكمن في تحقيق التكامل والتناسق بين المناهج، وهذا ما نلمسه في البحوث القانونية كالآتي:

1_ تتميز الظاهرة القانونية بالحركية والتجديد، وهذا ما يجعل المناهج الاصلية (الإستدلالي والإستقرائي) يعجزان عن دراستها بالشكل المطلوب والذي يؤدي إلى السيطرة عليها.

2_ ينجح المنهج الوصفي كثيراً في تتبع الظاهرة القانونية حيث يستطيع أن يسجل سلوك الافراد ومواقفهم وميولاتهم وكذلك اتجاهاتهم.

3_ تحتاج الدراسات القانونية إلى إجراء دراسة تقييمية للنظم القانونية، وهذا ما يساهم في الحصول على معارف جديدة وتطوير قوانين الدول وهذا ما يوفره المنهج المقارن.

4_ يشمل المنهج الوصفي عدداً من المناهج الفرعية أو الاساليب المساعدة، كأن يعتمد على دراسة الحالة أو الدراسات المسحية، أو الدراسات الإرتباطية، الأمر الذي يساعد كثيراً في فهم الظاهرة والتعمق في تفاصيلها.

5_ إن تشعب العلوم القانونية أصبحت يستلزم توظيف الوصف، المقارنة، وتتبع الظاهرة في الفقه والتشريع والقضاء، وهذا ما يستوجب تطبيق المنهج الوصفي والمقارن وحتى الاستقرائي.

التعدد المنهجي في الدراسات القانونية

6_ يبقى أن لكل منهج مزاياه وعيوبه، نقاط قوته وضعفه والتزاوج بينها في إطار التكامل المنهجي يخدم البحث ذاته، الفرد، المجتمع والبشرية كاملة، لأنه يعتبر إعلاناً عن أفكار جديدة، التعريف بباحثين جدد ونشر العلم والمعرفة.

المحور الثالث: تقييم التعدد المنهجي في الدراسات القانونية.

يستخدم الباحثون في دراساتهم مناهج علمية مختلفة قد تقتصر على توظيف منهج واحد. وقد تتجاوز أكثر من منهج في بحث واحد، ويتوقف ذلك على عدة أمور أهمها: موضوع البحث وخصائصه، نظرة الباحث إلى المناهج، وما إذا كان بعضها يمثل مناهجاً أساسية، ويرى أن الأخرى مناهجاً فرعية، والمجال الذي تنتمي إليه الدراسة... الخ.

وبين وحدة المنهج وتعدد المناهج، يسعى الباحث إلى فهم الظاهرة المدروسة بكل جزئياتها في إطار بحث علمي، يلتزم فيه بالكثير من أدبيات البحث الناجح والهادف إلى إيجاد حلول لمشكلات يعاني منها المجتمع حيث التكامل المنهجي أحد أهم مقومات الأسلوب العلمي في دراسة الظواهر ومواجهة المشكلات الناتجة عنها.

أولاً: مزايا التعدد المنهجي في الدراسات القانونية.

يرى العديد من الباحثين أن استخدام أكثر من منهج علمي في الدراسة يعتبر إضافة للبحث والباحث في حد ذاته لأنه يحقق الكثير من المزايا، أهمها:

1_ يهدف التعدد المنهجي إلى تحقيق أكثر قدر من الموضوعية، وتعني الموضوعية في البحث العلمي، الابتعاد عن الذاتية وإصدار الأحكام العشوائية من غير دليل، كما تحمل أيضاً معنى الصدق والأمانة في تناول قضايا البحث العلمي . (أكلي، صفحة 75)

والباحث القانوني يجد صعوبة في تحقيق الموضوعية أثناء بحثه في الظاهرة القانونية، خاصة وأنه يعتمد على الملاحظة، والتي تعتبر من أكثر أدوات البحث العلمي عرضه للتحيز والتأثر بالظاهرة، لذا فإن تعدد الملاحظين يقلل من احتمال التحيز ويزيد في موضوعية البحث ومصادقية نتائجه. (سامي عبد العزيز، 1996، صفحة 117)

2_ يعمل التعدد المنهجي على التقليل من احتمالات الخطأ في البحوث العلمية.

3_ يساعد التعدد المنهجي على فهم الظاهرة بشكل معمق من خلال دراستها من

عدة زوايا مختلفة.

التعدد المنهجي في الدراسات القانونية

- 4_ يعتبر ضرورة منهجية لتحقيق التكامل المنهجي من خلال الجمع بين المنهجين الكمي والكيفي. (خلالفة، 2020)
 - 5_ يساعد التعدد المنهجي على تجاوز القصور الموجود في كل منهج، حيث أن لكل منهج نقاط قوة ونقاط ضعف.
 - 6_ يساعد التعدد المنهجي الباحث على الإنفتاح الذهني وتملك مهارات بحثية كالتحليل والتفسير والنقد والتي تمكنه من تحقيق أهدافه.
 - 7_ يعبر التعدد المنهجي عن التفكير السائد في مجتمع معين وزمن معين، حيث تتحد جهود العلماء لتوفر مناهج متقدمة من التفكير العلمي، تزيد من قدرة الإنسان على التحكم في كل الظواهر المحيطة به.
- ثانيا: عيوب التعدد المنهجي في الدراسات القانونية.**
- يصف بعض الباحثين ظاهرة التعدد المنهجي "بالأزمة" أو "الإشكالية" أو "الجدلية"، على أساس الإشكاليات التي تظهر عند استخدامه في البحوث العلمية، وهذه أهمها: (سامي عبد العزيز، 1996، الصفحات 118-119)
- 1_ استخدام أكثر من منهج علمي يورط الباحث، يفقده التحكم في الموضوع، وعدم رسم صورة متكاملة عن الظاهرة، الأمر الذي يتسبب في الوصول إلى نتائج متعارضة.
 - 2_ إن عدم تمكن الباحث من تحقيق التكامل المنهجي قد يؤدي به إلى الخروج عن حدود الدراسة ومشكلة البحث الرئيسية.
 - 3_ يكلف استخدام التعدد المنهجي الكثير من الوقت، الجهد وحتى المال كذلك.
 - 4_ إن استخدام التعدد المنهجي قد يؤدي إلى حدوث عدم اتفاق بين الملاحظين حول ما يلاحظونه وهذا ما يعرقل سير البحث ونجاحه.
- بعد استعراضنا لإيجابيات وسلبيات التعدد المنهجي في البحوث العلمية، نستطيع القول أن استخدامه يستحق المجازفة لأن من خصائص البحث العلمي التجديد، الحركة والإبداع، وهذا ما يحققه التعدد المنهجي بشرط قدرة الباحث على التحليل والربط والتفسير تحقيقاً لما يسمى بالتكامل المنهجي.

التعدد المنهجي في الدراسات القانونية

الخاتمة:

ركزنا في هذا البحث على ظاهرة التعدد المنهجي في الدراسات القانونية خاصة في جزئه المتعلق بتوظيف أكثر من منهج علمي في البحث الواحد.

وانطلاقاً من خصوصية الظاهرة القانونية، ومروراً باستعراض أهم تطبيقات التعدد المنهجي في البحث القانوني، وصولاً إلى دراسة تقييمية، نؤكد على أهمية إعداد بحث علمي ناجح من حيث الشكل والموضوع.

ومن خلال هذه الدراسة، توصلنا إلى مجموعة من النتائج هذه أهمها:

- تحتاج كافة العلوم للمناهج العلمية لدراسة الظواهر ومواجهة المشكلات الناتجة عنها.
- يختار الباحث المنهج العلمي الملائم لدراسته، وأن هذا الاختيار ليس هو الهدف بعينه بل هو وسيلة لتحقيق أهداف البحث وغاياته.
- يمثل التعدد المنهجي ضرورة فرضتها العديد من العوامل مثل: تعقيد الظاهرة في حد ذاتها، تطور التفكير العلمي، الثورة التكنولوجية والمعلوماتية.
- إن العبرة ليست باستخدام أكثر من منهج واحد، بل تكمن في تحقيق التكامل المنهجي، حيث أن لكل منهج مزايا وعيوب يكملها توظيف منهج آخر في الدراسة.
- يعكس التعدد المنهجي مهارات الباحث في تعامله مع الظاهرة بكل متغيراتها، انفتاحه الذهني، وتطبيقه السليم لكل خطوات المنهج العلمي.
- وبين تحفظ بعض الباحثين من استخدام أكثر من منهج في الدراسة، وجراً آخرين في ذلك، نقدم بعض الاقتراحات التي من شأنها التشجيع على توظيف مناهج متعددة في البحوث العلمية، وهذه أهمها:
- ضرورة التزام الباحث بالحياد والموضوعية.
- الفهم العميق للظاهرة المدروسة.
- قدرة الباحث على التركيب المنهجي، ومعرفته الكاملة بكيفية تطبيق خطوات كل منهج.

التعدد المنهجي في الدراسات القانونية

- تشجيع البحوث الجماعية، لأنها تساهم في زيادة القدرة على العمل لدى الباحث وتحقيق نتائج أكثر من العمل الفردي.
- تنظيم ندوات علمية حول تطبيق المناهج العلمية في الدراسات القانونية، لان كل التركيز يكون على المواضيع الخاصة بكيفيات إعداد بحث علمي.

قائمة المراجع:

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية.

1/ الكتب:

1. أحمد عبد الكريم سلامة، الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، (دار الفكر الجامعي للدراسات والنشر والتوزيع، 2006).
2. ادريس فاضلي، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008).
3. تومي آكلي، مناهج البحث وتفسير النصوص في القانون الوضعي والتشريع الإسلامي، Berti Editions، (الجزائر، Berti Editions بدون سنة نشر).
4. عامر مصباح، منهجية البحث في العلوم السياسية، ديوان المطبوعات الجامعية، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008).
5. عبد الغفار رشاد القصيبي، مناهج البحث في علم السياسة، مكتبة الآداب، (القاهرة، مكتبة الآداب، 2004).
6. عبد الناصر جندلي، تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005).
7. عزيز داوود، مناهج البحث العلمي، دار أسامة للنشر والتوزيع ودار المشرق العربي، (عمان، دار اسامة للنشر والتوزيع ودار المشرق العربي، عمان، 2006).
8. عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011).
9. فضيل دليو، مدخل إلى منهجية البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، دار هومة (الجزائر، دار هومة، 2014).

التعدد المنهجي في الدراسات القانونية

10. ماجد محمد الخياط، أساليب البحث العلمي، دائرة المكتبة الوطنية، (المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة المكتبة الوطنية، 2010).
 11. مجموعة من الباحثين، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي، (برلين، المركز الديمقراطي العربي، 2019).
 12. محمد سعيد جعفرور، مدخل إلى العلوم القانونية، الجزء الأول، الوجيز في نظرية القانون، دار هومة، (الجزائر، دار هومة، 2014).
 13. محمد طه بدوي، منهج البحث العلمي، المكتب العربي الحديث، (بدون بلد نشر، المكتب العربي الحديث، بدون سنة نشر).
 14. مصطفى محمد أبو بكر، واهد عبد الله اللحج، مناهج البحث العلمي، الدار الجامعية، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2007).
 15. موريس انجرس، منهجية البحث في العلوم الإنسانية، دار القصة للنشر، (الجزائر، دار القصة، 2004).
 16. نبيل محمد العطار، مناهج البحث العلمي، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 2014).
- ### 2/ المقالات العلمية:
1. بوبكر الصديق بن شويخ، تكامل المناهج الكمية والكيفية في بحوث العلوم الإنسانية والاجتماعية، موقع انفاست: من أجل الثقافة والإنسان، جانفي 2021.
 2. سارة حنفي، أسلمة وتأصيل العلوم الاجتماعية، دراسة في بعض الإشكاليات، مجلة دراسات المستقبل العربي، العدد العشرون، المجلد السابع، 2019.
 3. سامي عبد العزيز الدامغ، التعدد المنهجي: أنواعه ومدى ملائمته للعلوم الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد الرابع والعشرون، العدد الثالث، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 1996.
 4. سعد الحاج بن جخل، المعرفة العلمية: الإطار الابدستيمولوجي والاصل المنهجي. Khaldounia Journal of Human And Social Sciences, 13/1/2021.

5. مصطفى فضالي، العولمة القانونية، Journal of The Politics And Geostrategic Intelligence, Vol2,N03,Oct,2019.
 6. ميادة القاسم، مناهج البحث الاجتماعي وتطبيقاتها في علم الاجتماع، دراسة سوسيولوجية تحليلية، Arab Journal of Scientific Publishing (ASJP). العدد الواحد والثلاثون، 2 أيار 2021.
 7. هاجر خلافة، إشكالية التعدد المنهجي في العلوم السياسية، ورقة منشورة، كتاب أعمال مؤتمر تمتمين ادبيات البحث العلمي، ديسمبر، 2020.
- ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية.
- 1-Madeleine Grawitz, Méthodes Des Sciences Sociales, Editions Dalloz, 1993.
 - 2-Whitnery .F , Elements of Research, Newyork, 1994.